

Distr.
GENERAL

A/50/962
S/1996/383
28 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البندين ٥٥ و ١١٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦، موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

أرجو ممتنا التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٥٥ و ١١٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين سليم
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من السيد عثمان إرتوغ

يبدو أن البعثة القبرصية اليونانية، في رسالة وجهها إليكم ممثل قبرص اليونانية لدى الأمم المتحدة (A/50/958-S/1996/352)، بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦) كررت المزاعم المتعلقة ببيع "كنيسة بيزنطية" في الجمهورية التركية لشمال قبرص، بعد أن كان قد نشرها الجانِب القبرصي اليوناني في بيان صحفي صدر في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أتشرف بتوجيه انتباهكم إلى حقيقة أن الجانِب القبرصي اليوناني يشوه بشكل صفيق الإعلان المنشور بشأن هذا الموضوع في الصحيفة القبرصية التركية "قبرص اليوم" (Cyprus Today) في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. كما أود أن أوضح أن الإعلان يشير إلى عقد تأجير وليس إلى عملية "بيع" كما يدعي الجانِب القبرصي اليوناني.

إن تأجير كنيسة بانايا خريستوتريميثوتيسا في قرية إدريميت بشمال قبرص يشكل جزءاً من جهود تبذلها حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص لحماية وصون التراث الفني والمعماري في المنطقة، بصرف النظر عن أصله الثقافي. ويتمشى هذا تماماً وميثاق فينيسيا الصادر في عام ١٩٦٤، وإعلان أمستردام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ عن منظمة التراث المعماري الأوروبي. وينص الإعلان على جملة أمور منها أن على السلطات المحلية أن تلحق بالمباني مهام تستجيب، إلى جانب احترام طابعها، لاحتياجات الحياة المعاصرة وتكفل من ثم بقاءها.

علاوة على ذلك، فثمة تقرير أعدته خصيصاً في تموز/يوليه ١٩٨٩ لجنة الثقافة والتعليم التابعة لمجلس أوروبا، بشأن التراث الثقافي في كلا جانبي قبرص، يذكر في فقرته ٥ - ٣ المتعلقة بحماية الممتلكات المهجورة، أن السياسة العامة لمجلس أوروبا ظلت تتمثل لفترة من الزمن في الحث على إعادة استخدام المباني الدينية الزائدة عن الحاجة. وقد تأكد هذا من جديد في وقت متأخر يعود إلى أيار/مايو الماضي في الجمعية عندما اتخذت القرار ٩١٦.

إن الممارسة المتمثلة في استخدام المباني التاريخية لأغراض معاصرة، سواء من خلال التأجير أو بطرق أخرى، ليست بالأمر غير المألوف على الجانِب القبرصي اليوناني. ومن قبيل ذلك دير رئيس الملائكة ميخائيل، الواقع في قرية مناغري في جنوب قبرص. وقد أعيد ترميم هذا المبنى الذي لم يكن أكثر من أطلال في عام ١٩٨٧، بمساعدة وخبرة أجنبيتين وجرى تحويله إلى معرض فني وبيت للفن يتيح للفنانين الإقامة والعمل فيه.

أما كنيسة خريستوتريميثوتيسا في شمال قبرص فقد أعاد المستأجر ترميمها في عام ١٩٩٢، في إطار من الاحترام الكامل لطابعها الأصلي وبموافقة ورقابة صارمة من إدارة الآثار والمتاحف والأوقاف في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي الإدارة التي تعود إليها ملكية المبنى.

وهذا المبنى يستخدم حاليا معرضا للفنون والصناعات الحرفية حيث يعرض الفنانون المحليون أعمالهم، ومسرحا لقراءة ومناقشة مسرحيات شكسبير. وينبغي التأكيد على أن استخدام الكنيسة ومبانيها، سواء من جانب المستأجر الحالي أو أي مستأجر في المستقبل، مرهون بالحصول على موافقة خطية صريحة من جانب الأوقاف.

أما بالنسبة لادعاء الجانب القبرصي اليوناني ملكية المبنى، فإن مثل هذه الادعاءات لا تأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية للنزاع القبرصي أو الحقائق القانونية والسياسية الراهنة السائدة في الجزيرة. ولا هي تراعي المبادئ المتفق عليها بأن من شأن تسوية اتحادية مقبلة أن تستند إلى وجود منطقتين وطائفتين. بيد أنه نظرا لأن هذا الموضوع هو من بين المواضيع التي تناقش في المحادثات الجارية بين الطائفتين كجزء من تسوية شاملة، فلن أدخل في جدال مع الجانب القبرصي بشأن هذه المسألة. وحسبي أن أقول إن الدعاية القبرصية اليونانية التي نشهدها فيما يتعلق بهذا الموضوع هي بوضوح نتيجة عقلية مشوهة ترى أن قبرص ككل، جنوبها وشمالها، يونانية خالصة.

بهذه العقلية الشعبوية دمّر القبارصة اليونانيون ١٠٩ من المساجد، والأضرحة وغيرها من أماكن العبادة الإسلامية في جميع أنحاء الجزيرة أثناء حملة "التطهير" العرقي والثقافي في الجانب القبرصي اليوناني بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. ومن بين ضحايا حملة التدمير هذه مسجد الجامع الجديد التاريخي في بلدة بافوس، الذي سُوي بالأرض وحُول إلى موقف للسيارات كما هو مبين في التقرير الآنف الذكر لمجلس أوروبا.

ومن المؤسف أن الجانب القبرصي، على الرغم من سجله المذكور أعلاه، وفيما ينبغي له أن يجلس إلى المائدة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة عن طريق المفاوضات، لا يزال غارقا في حملة دعائية لن تؤدي سوى إلى نتائج معاكسة، بما يفضي إلى المزيد من تقويض فرص التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. أما مزاعمه المعروفة جيدا، والمتعلقة بالهيكل الديمغرافي لقبرص، وقد تكررت ثانية في رسالة الممثل القبرصي اليوناني، فيجب أن يُنظر إليها في سياق هذه الحملة من الدعاية المضللة وتشويه الحقائق. ونظرا لأن هذه المزاعم قد سبق دحضها بما يكفي في رسائلنا السابقة المتعاقبة، فلست بحاجة إلى تناولها مرة أخرى بالتفصيل. وكل ما أود أن أكرره هو أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي ظل دائما يسعى إلى تغيير ثنائية الطابع الطائفي للجزيرة من خلال القضاء على العنصر القبرصي التركي في حملة التطهير العرقي والثقافي المذكورة آنفا والجارية منذ عام ١٩٦٣.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٥ و ١١٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل الجمهورية التركية
لشمال قبرص
